مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
ENKI FOUNDATION FOR STUDIES AND RESEARCH

ورقة بحثية

أفغانستان وباكستان

من نزاع «خط بريطانيا الوهمي» إلى فخ العمق الاستراتيجي

الباحث أحمد العابدي

سلسلة إصدارات شبكة إنكي للبحث العلمي

تموز / يوليو ٢٠٢٦

بغداد • إصدارات مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث

خلاصة الورقة

- تمتد جذور الصراع إلى «خطيئة جغرافية» بريطانية عُرفت بـ«خط دوراند» (1893)؛ خط قطع أوصال «أمة البشتون» ولم تعترف به أفغانستان يوماً كحدود دولية نهائية، بل اعتبرته «خطأً مؤقتاً» لترتيبات أمنية مع بريطانيا.
- سقطت باكستان في فخ نظرية «العمق الاستراتيجي» حين دعمت حركات معينة لضمان حكومة موالية في كابل، فجاءت النتيجة عكسية تماماً: جماعات مسلحة عابرة للحدود تضرب الداخل الباكستاني نفسه.
- حوّلت «الجغرافيا الحبيسة» باكستان إلى «الرئة الوحيدة» التي تتنفس منها أفغانستان، فيما تُستخدم الموانئ والمعابر — كراتشي وغوادر وتورخام — أوراق ضغط سياسية تخنق الاقتصاد الأفغاني.
- المساعدات العسكرية والمالية الدولية، وتحديداً الأمريكية، «عسكرت الدبلوماسية» وأخلّت «توازن الرعب» بين الجارين، فيما برزت الصين لاعباً جديداً يمارس «الدبلوماسية الهادئة» حمايةً لممر CPEC.
- أمام الجارين ثلاثة سيناريوهات: الاستنزاف، أو الانفجار الشامل، أو «تذويب الحدود» بتحويل المنطقة الحدودية إلى منطقة تجارة حرة على غرار بدايات الاتحاد الأوروبي — وهو المخرج الوحيد من «الحرب المستحيلة».

المقدمة

بينما كانت المدافع تدوّي من جديد على طول الممرات الجبلية الوعرة التي تفصل بين أفغانستان وباكستان، لم يكن الرصاص المنطلق مجرد رد فعل على احتكاك حدودي عابر، بل كان صدىً لانفجار «قنبلة موقوتة» زُرعت بذورها قبل أكثر من قرن من الزمان.

إن المشهد السريالي لمقاتلين يشتركون في اللغة والدين والتاريخ، وهم يتبادلون القصف فوق قمم الجبال، يضعنا أمام تساؤل جوهري: كيف تحوّل «الجوار الأخوي» إلى ساحة مفتوحة لـ«الحرب المستحيلة»؟

إن ما يحدث اليوم بين كابل وإسلام آباد هو صراع مركب يمتد بجذوره من «خطيئة جغرافية» بريطانية عُرفت بـ«خط دوراند»، ذلك الخط الذي رسمه المستعمر بجرّة قلم ليفصل بين الأخ وأخيه، واصفاً إياه بحدود دولية، بينما لم تره أفغانستان يوماً إلا «خطأً وهمياً» يمزق جسدها القومي.

لكن المأساة لم تتوقف عند حدود الخرائط؛ فبينما كانت أفغانستان تصارع للخروج من مأزق «الدولة الحبيسة» بحثاً عن نافذة على البحر، سقطت باكستان في «فخ استراتيجي» نصبته لنفسها حين اعتبرت الجغرافيا الأفغانية مجرد «عمق استراتيجي» لتأمين ظهرها في صراعها الوجودي مع الهند.

واليوم، يكتشف الجميع أن هذا العمق قد تحول إلى دوامة من القلق الأمني، وأن الرهان على السيطرة فوق الرمال الأفغانية المتحركة لم يورث سوى استنزاف للبلدين وتعطيل لمشاريع كبرى كان يمكن أن تحوّل هذه المنطقة من «قلب الصراع» إلى «قلب التجارة الآسيوية».

«في هذه الورقة البحثية نتعمق في دهاليز هذا الصراع المحتدم، لنكشف كيف تحولت الحدود من جسر للتواصل إلى «فخ» نصبه التاريخ والجغرافيا، وكيف يمكن للبلدين النجاة من هذه الحرب التي لا منتصر فيها»

خط دوراند.. «المؤامرة البريطانية الأولى»

تبدأ مأساة الصراع الحالي من نقطة جغرافية رُسمت في غرف مغلقة بعيداً عن تضاريس الواقع. ففي عام 1893، وقّع الأمير الأفغاني عبد الرحمن خان وسكرتير الدولة البريطاني لشؤون الهند، مورتيمر دوراند، اتفاقية رسم الحدود التي عُرفت بـ«خط دوراند».

كانت بريطانيا آنذاك تسعى إلى خلق «منطقة عازلة» تحمي جوهرة التاج البريطاني، أي الهند، من طموحات القيصرية الروسية، ولم تكن تبالي بأن هذا الخط سيقطع أوصال «أمة البشتون»، حيث وضع نصفهم في أفغانستان والنصف الآخر في مناطق النفوذ البريطاني التي أصبحت لاحقاً جزءاً من باكستان الحالية.

> ◆ **رأي الدكتور محمد المختار الشنقيطي** يرى الشنقيطي، في دراسته «الحرب المستحيلة بين أفغانستان وباكستان»، أن جوهر النزاع يكمن في «اللاشرعية القانونية» للحدود من المنظور الأفغاني؛ إذ لم تعترف أفغانستان بهذا الخط يوماً كحدود دولية نهائية، بل اعتبرته «خطاً مؤقتاً» لترتيبات أمنية مع بريطانيا.

ويشير الشنقيطي إلى أن رفض كابل لهذا الخط وصل إلى ذروته عام 1947، حين كانت أفغانستان الدولة الوحيدة في العالم التي صوّتت ضد انضمام باكستان إلى الأمم المتحدة، بحجة أن باكستان ورثت حدوداً استعمارية غير شرعية.

وفي البعد القومي والسيادي، فإن هذا الخط لم يكن مجرد حدود سياسية، بل كان «سكيناً في خاصرة الهوية القومية»؛ إذ ترى السيادة الأفغانية في «خط دوراند» جداراً يمنعها من التواصل مع عمقها القبلي في مناطق القبائل الباكستانية. وكما ذكرت الباحثة هند علي حسن في دراستها فإن هذا النزاع الحدودي ظل المحرك الأساسي لعدم الاستقرار حيث فشلت كل محاولات الوساطة الدولية لأن كابل ترفض مبدأ «تثبيت الحدود» الذي تعتبره تنازلاً عن أرض تاريخية.

فخ «العمق الاستراتيجي»

بعد استقلال باكستان، ورثت إسلام آباد حدوداً قلقة وعداءً تاريخياً مع الهند، مما دفع صانع القرار العسكري الباكستاني إلى ابتكار نظرية «العمق الاستراتيجي». وتفترض هذه النظرية أن باكستان لا يمكنها الصمود أمام الهند ما لم تكن أفغانستان ساحة خلفية آمنة وموالية لها تماماً.

> ◆ **رأي وليام دارليمبل** في كتابه «المثلث الدامي»، يقدم دارليمبل رؤية ثاقبة لهذا الفخ، إذ يرى أن باكستان «سجنت نفسها» في هاجس الهند. فالهوس الباكستاني بالتوغل الهندي في أفغانستان جعل إسلام آباد تنظر إلى أي تقارب أفغاني–هندي بوصفه تهديداً وجودياً.

ويوضح دارليمبل أن هذا الفخ هو ما دفع باكستان إلى دعم حركات معينة لضمان وجود حكومة في كابل «معادية للهند»، لكن النتيجة جاءت عكسية تماماً؛ إذ أدت هذه السياسة إلى نشوء جماعات مسلحة عابرة للحدود بدأت تضرب الداخل الباكستاني نفسه، ليتحول «العمق الاستراتيجي» إلى «خطر استراتيجي».

مأزق «الدولة الحبيسة» ومقصلة الجغرافيا

تنتقل المعركة بين كابل وإسلام آباد من قمم الجبال إلى الممرات التجارية والموانئ. وهنا تبرز واحدة من أعقد أزمات الدولة الأفغانية، وهي كونها «دولة حبيسة» لا تملك منفذاً بحرياً مباشراً.

لقد حوّلت هذه الحقيقة الجغرافية باكستان إلى «الرئة الوحيدة» التي تتنفس منها أفغانستان، لكنها رئة تتحكم إسلام آباد بصماماتها وفقاً لمزاج العلاقات السياسية بين البلدين.

«حوّلت الجغرافيا باكستان إلى «الرئة الوحيدة» التي تتنفس منها أفغانستان، لكنها رئة تتحكم إسلام آباد بصماماتها وفقاً لمزاج العلاقات السياسية»

◆ **رأي الأستاذ الدكتورفايق حسن جاسم** يشير د. فايق في بحثه «دور مرتكزات الاقتصاد الأفغاني في علاقاته الدولية» إلى أن الاقتصاد الأفغاني يعاني من اختلال بنيوي حاد، حيث تعتمد موازنته بنسبة تزيد على 45% على المساعدات والمنح.

ويوضح أن أفغانستان، لكي تنجو اقتصادياً، تحتاج إلى تحويل موقعها من «عقدة صراع» إلى «جسر ترانزيت». غير أن الواقع يشير إلى أن باكستان تستخدم ميناء كراتشي وميناء غوادر كأوراق ضغط سياسية، فكلما تصاعد التوتر الحدودي أُغلقت المعابر التجارية مثل معبر تورخام، مما يؤدي إلى تلف البضائع وانهيار الأسواق الأفغانية.

هذا الخنق الجغرافي ولّد شعوراً عميقاً بالمرارة لدى الأفغان الذين يرون أن جارتهم لا تكتفي باقتطاع أراضيهم عبر «خط دوراند»، بل وتحاصر لقمة عيشهم أيضاً. وهنا تبرز المفارقة التي يطرحها د. فايق: أفغانستان تملك ثروات معدنية هائلة وتقع في قلب طريق الحرير لكنها تظل «سجينة الجغرافيا» ما لم تتوصل لصلح تاريخي مع جارتها.

عسكرة الدبلوماسية.. دور المساعدات الدولية في تأجيج الصراع

لا يمكن فهم استمرار هذا النزاع دون النظر إلى «الوقود» الذي غُذّي به لسنوات، وهو المساعدات العسكرية والمالية الدولية، وتحديداً الأمريكية، التي صبّت في مصلحة طرف على حساب الآخر، مما أدى إلى اختلال «توازن الرعب» بين الجارين.

> ◆ **رأي الباحثة هند علي حسن** في دراستها التقييمية حول «العلاقات الباكستانية–الأفغانية في ضوء المساعدات الأمريكية»، تكشف الباحثة كيف أن الولايات المتحدة، في سعيها لاحتواء النفوذ السوفييتي ثم لاحقاً في حربها على الإرهاب، حولت باكستان إلى ترسانة عسكرية.

فهذه المساعدات التي تدفقت بالمليارات لم تُوجّه إلى التنمية المشتركة، بل عززت قدرة إسلام آباد على فرض سيطرتها العسكرية على الحدود.

وترى الباحثة أن السياسة الأمريكية اتسمت بالارتباك؛ فهي دعمت باكستان عسكرياً لتكون حليفاً، وفي الوقت نفسه حاولت دعم إعمار أفغانستان مما خلق حالة من «الشك المتبادل». الأفغان رأوا في السلاح الأمريكي بيد الباكستانيين تهديداً لسيادتهم، والباكستانيون رأوا في الوجود الأمريكي في أفغانستان فرصة للهند لزيادة نفوذها على حدودهم الغربية.

هذه العسكرة للدبلوماسية جعلت لغة الرصاص هي اللغة الوحيدة المفهومة على الحدود، وبدلاً من أن تكون المساعدات جسراً لبناء الثقة، أصبحت أداة لتثبيت الأمر الواقع وزيادة الفجوة بين «الجار الفقير المحاصر» و«الجار المسلح القلق». إن هذا المحور يفسر لماذا تفشل الدبلوماسية التقليدية دائماً؛ لأن القوة الصلبة هي التي تسيطر على المشهد بينما تغيب لغة المصالح الاقتصادية المشتركة تحت وطأة صفقات السلاح.

المثلث الدامي وتعطيل أحلام التنمية

عندما ننتقل من النزاع الثنائي إلى النطاق الإقليمي، نجد أن أفغانستان وباكستان عالقتان في صراع أكبر تتداخل فيه مصالح القوى العظمى والإقليمية، وهو ما يحول دون تحويل المنطقة إلى منطقة ازدهار مشترك.

> ◆ **رأي وليام دارليمبل**
>
> يؤكد دارليمبل في كتابه «المثلث الدامي» أن أفغانستان هي «الضحية الدائمة» للتنافس الهندي–الباكستاني. فبينما تحاول الهند بناء نفوذ ناعم عبر الاستثمارات في البنية التحتية والتعليم، ترى باكستان في ذلك محاولة لتطويقها جغرافياً.

هذا الرهاب الاستراتيجي يدفع إسلام آباد إلى اتخاذ مواقف متشددة على الحدود، مما يعطل أي فرصة للاستقرار. كما يوضح د. فايق أن مرتكزات الاقتصاد الأفغاني، رغم ثرائها، تظل معطلة بسبب هذا المثلث.

ويمثل مشروع TAPI لنقل الغاز من تركمانستان إلى الهند عبر أفغانستان وباكستان فرصة تاريخية بمليارات الدولارات لكل الأطراف، غير أن «الدبلوماسية المسلحة» تجعل من الصعب على المستثمرين الدوليين الوثوق باستقرار هذه الطرق.

لا يمكن قراءة المشهد الأفغاني–الباكستاني بمعزل عن القوة الصاعدة في المنطقة: الصين. فمع إطلاق مبادرة «الحزام والطريق»، تحولت أفغانستان وباكستان من مناطق نفوذ سياسي إلى «ممرات حيوية» للاستثمارات الصينية الضخمة.

الدور الصيني وحماية «ممر سيبيك» (CPEC)

تستثمر الصين أكثر من 60 مليار دولار في «الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني» CPEC، وهو شريان الحياة الذي يربط غرب الصين بميناء «غوادر» على بحر العرب. وتدرك بكين أن أي اضطراب على الحدود الأفغانية–الباكستانية يمثل تهديداً مباشراً لأمن هذا الممر.

لذلك برزت الصين كلاعب جديد يحاول ممارسة «الدبلوماسية الهادئة» للتوسط بين كابل وإسلام آباد. فبكين تريد أفغانستان مستقرة لتكون امتداداً طبيعياً لهذا الممر، وهي الورقة التي يراهن عليها د. فايق حسن جاسم حين أشار إلى حاجة أفغانستان إلى الاستثمارات الصينية في قطاع التعدين، مثل منجم مس عينك.

الصين هنا لا تقدم مساعدات عسكرية كواشنطن، بل تقدم «وعوداً بالازدهار»، مما يجعلها قوة قادرة على دفع الطرفين إلى طاولة المفاوضات حمايةً لمصالحهما الاقتصادية المشتركة.

السيناريوهات المستقبلية.. هل من مخرج؟

في ظل هذا الانسداد التاريخي، يواجه الجاران ثلاثة سيناريوهات:

١ **سيناريو الاستنزاف:** استمرار المناوشات الحدودية، وإغلاق المعابر بشكل متكرر، مما يزيد من إفقار الشعبين وتعاظم دور الجماعات المسلحة العابرة للحدود.

٢ **سيناريو الانفجار الشامل:** وهو سيناريو كارثي قد تنجر فيه المنطقة إلى مواجهة عسكرية كبرى، مما قد يستدعي تدخلات دولية جديدة ويعيد إنتاج دورات العنف التي لم تنتهِ منذ السبعينيات.

٣ **سيناريو «تذويب الحدود»:** وهو الحل الذي يطرحه المفكرون الاستراتيجيون للخروج من عنق الزجاجة. ويفترض هذا السيناريو أن الحل لا يكمن في اعتراف أفغانستان بخط دوراند، ولا في فرض باكستان لسيطرتها بالقوة، بل في «تذويب الحدود سياسياً وتفعيلها اقتصادياً» عبر تحويل المنطقة الحدودية بين البلدين إلى «منطقة تجارة حرة» تسمح بالانتقال السلس للبشر والبضائع ورؤوس الأموال.

بناءً على هذا التصور، يمكن للبلدين تأسيس نظام تكاملي يشبه نموذج الاتحاد الأوروبي في بداياته، حيث تُعطى الأولوية للمشاريع المشتركة مثل خط TAPI للغاز وشبكات السكك الحديدية الدولية.

في هذا السيناريو تصبح الحدود مجرد «علامات إدارية» بدلاً من أن تكون خنادق عسكرية. ويرى الشنقيطي أن هذا التحول سيسحب البساط من تحت أقدام الجماعات المسلحة التي تتغذى على الفراغ الأمني في المناطق الحدودية، ويحوّل «أمة البشتون» الموزعة بين الدولتين من سبب للصراع إلى جسر للتواصل التجاري والثقافي.

إن نجاح هذا السيناريو يعتمد على تحول جذري في عقلية النخبة الحاكمة في إسلام آباد وكابل، من عقلية «السيادة الضيقة» إلى عقلية «الرفاه المشترك».

باكستان وسيطاً في احتواء التصعيد الأمريكي – الإيراني

لا يقتصر الدور الباكستاني على إدارة التوازنات مع أفغانستان والهند فحسب، بل يمتد إلى لعب دور الوسيط الإقليمي في الأزمات التي تهدد استقرار جنوب وغرب آسيا، ومن أبرزها التوترات المتكررة بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية. فبحكم موقعها الجغرافي وعلاقاتها السياسية والعسكرية مع واشنطن، إلى جانب روابطها التاريخية والدينية والاقتصادية مع طهران، تجد إسلام آباد نفسها في موقع يؤهلها للقيام بدور الوساطة وخفض التصعيد.

وقد برز هذا الدور بشكل واضح خلال فترات التوتر الحاد بين الطرفين، حيث سعت القيادة الباكستانية إلى نقل الرسائل السياسية وتخفيف احتمالات الانزلاق نحو مواجهة عسكرية واسعة قد تؤثر بصورة مباشرة على الأمن القومي الباكستاني. وتدرك إسلام آباد أن أي صدام أمريكي – إيراني سيؤدي إلى اضطراب طرق التجارة والطاقة الإقليمية، ويزيد من حدة الاستقطاب الأمني على حدودها الغربية، فضلًا عن احتمالية تدفق موجات جديدة من اللاجئين وعدم الاستقرار.

ومن منظور استراتيجي، تنطلق باكستان في جهودها الوساطية من مبدأ الحفاظ على التوازن في علاقاتها الخارجية، فهي لا ترغب في خسارة شراكتها الأمنية والاقتصادية مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تدرك أهمية العلاقات مع إيران باعتبارها دولة مجاورة وشريكًا مهمًّا في أمن الحدود والطاقة والتجارة الإقليمية. لذلك تبنت سياسة تقوم على تشجيع الحوار الدبلوماسي ورفض الحلول العسكرية، انطلاقًا من قناعة مفادها أن استقرار المنطقة لا يتحقق عبر المواجهة بل عبر التسويات السياسية.

وعلى الرغم من أن قدرة باكستان على التأثير المباشر في قرارات القوى الكبرى تبقى محدودة، فإنها استطاعت في أكثر من مناسبة أن تقدم نفسها بوصفها قناة اتصال موثوقة بين الأطراف المتخاصمة، الأمر الذي عزز مكانتها كفاعل إقليمي يسعى إلى منع تحول الأزمات الدولية إلى حروب مفتوحة تهدد الأمن والاستقرار في العالم الإسلامي والمنطقة بأسرها.

الخاتمة: نحو رؤية «الحرب المستحيلة»

تخلص الورقة البحثية إلى أن الحرب بين أفغانستان وباكستان هي «حرب مستحيلة»؛ فلا باكستان قادرة على إخضاع كابل تماماً وتغيير هويتها، ولا أفغانستان قادرة على إزاحة باكستان عن الخارطة أو استعادة أراضي ما وراء «خط دوراند» بالقوة العسكرية. إن المخرج الوحيد يكمن في ما سماه الشنقيطي «تذويب العقدة بالتعاون». فبدلاً من القتال على شرعية «خط بريطانيا الوهمي»، يجب على البلدين تحويل هذا الخط من «خندق للمواجهة» إلى «بوابة للتبادل».

«إن سيادة الدول في القرن الحادي والعشرين لم تعد تُقاس بالخنادق، بل بحجم التبادل التجاري وتدفق الطاقة»

لقد سقطت باكستان في فخ «العمق الاستراتيجي» حين ظنت أن الأمن يأتي بالسيطرة، وسقطت أفغانستان في مأزق «الجغرافيا الحبيسة» حين ظنت أن الحل في الانكفاء التاريخي. واليوم لا بديل عن اعتراف متبادل بالواقع؛ فباكستان بحاجة إلى عمق أفغاني آمن تجارياً، وأفغانستان بحاجة إلى رئة باكستانية مفتوحة اقتصادياً.

عندها فقط سيتوقف «المثلث الدامي» عن النزيف، وتتحول الجبال من حصون للموت إلى ممرات للحياة. إن ما يجمع بين كابل وإسلام آباد يتجاوز بكثير ما يفرقهما؛ فهما دولتان إسلاميتان جارتان يربطهما رباط العقيدة، وتجمعهما الدم والجغرافيا والتاريخ المشترك. لذا فإن استمرار النزيف بينهما ليس مجرد استنزاف للموارد، بل هو طعنة في خاصرة الاستقرار الإقليمي للعالم الإسلامي.

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث — بغداد
سلسلة إصدارات شبكة إنكي للبحث العلمي
ENKI FOUNDATION FOR STUDIES AND RESEARCH